مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الصومال ... معادلة الأمن في القرن الإفريقي وباب المندب

اللواء البحري (م) المهندس/ صالح بن صنيدح العتيبي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية

مركز الخليج للأبحاث

دولة الصومال ارتبطت تاريخياً بحضارة «بلاد بونت» القديمة، وهي مملكة تجارية مزدهرة عرفها المصريون القدماء، والشعب الصومالي مجتمع قبلي رعوي تقوده العشائر ويحكمه الشيوخ والسلاطين، يعتمد على الرعي والتجارة عبر الموانئ المرتبطة بشبكات المحيط الهندي، عانى من جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، ويغلب عليه الصبغة العشائرية القوية والتي تلعب دوراً محورياً في الثقافة والسياسة، ويعتمد هذا النظام الاجتماعي على الـولاءات القبليّة وأن لكل قبيلـة بيتهـا القيـادي، حيث كانـت القبيلة غالباً تحـل محـل الدولـة، وتعتبـر وحـدة التنظيـم الاجتماعـي الأساسية قبل الاستعمار وحتى يومنا هذا، فكان الولاء القبلي والانتماء العشائري حجر عثرة أمام الدولة والوحدة الوطنية.

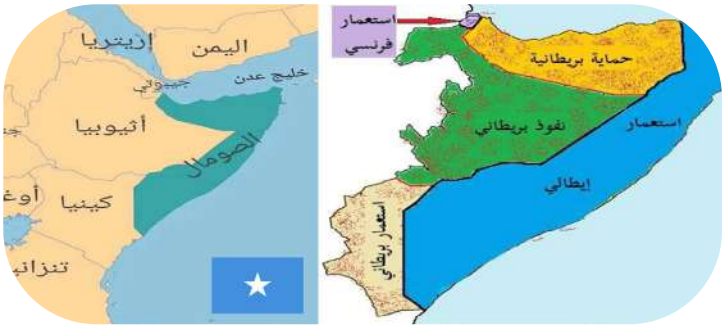

عبر حقبة من الزمن استعمرت بريطانيا الجزء الشمالي من الصومال وهو ما يعرف الآن بـ «أرض الصومال» حتى ١٩٦٠/٦/٢٦م، بينما استعمرت إيطاليا الجزء الأوسط والجنوبي حتى ١٩٦٠/٧/١م، وبنيل الاستقلال شرعا الشطرين في الاتحاد وتكوين وحدة مباشرة دون ترتيبات دستورية واضحة، وتأسست بموجب هذه الوحدة ما عُرف بالجمهورية الصومالية، كان التحدي الأكثر لتشكيل جمهورية موحدة يتمثل في وجود ميراث نظامين استعماريين متناقضين يتطلبان الإصلاح والتكامل في بلد سكانه فقراء وأُميين، حيث تم الاتحاد بينهما بتهميش الشمال سياسياً وإدارياً، وظهور توترات سرعان ما تفاقمت في عهد (محمد سياد بري)، مع قمع دموي استهدف مدن الشمال وحركة «المؤتمر الوطني الصومالي»، وأسفر عن تدمير مدينة (هرجيسا)، عاصمة أرض الصومال حالياً، وتسبب بنزوح واسع مع سقوط نظام (بري) عام ١٩٩١م، وأعلنت القيادات العشائرية والحركة الوطنية في أرض الصومال عن استعادة استقلال أرض الصومال ضمن حدودها السابقة عام ١٩٩١، وبدون أي تنسيق دولي أو إفريقي. يحتوي علم دولة الصومال على نجمة خماسية في الوسط تدل على المناطق الخمس التي يسكنها الشعب الصومالي، وتجسد طموح وحدة «الصومال الكبير»، حيث تمثل رؤوس النجمة الخمسة المناطق التاريخية ذات الجدل الأزلي لدى الصومال والتي يُعتبر أنه تم تقسيمها خلال فترة الاستعمار، وهي الصومال البريطاني (شمال غرب)، أوغادين (إقليم في إثيوبيا)، والمقاطعة الحدودية الشمالية في (كينيا) ((NFD Northern Frontier District))، الصومال الإيطالي (الوسط والجنوب)، والصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً).

الصراعات والنزاعات الصومالية.

شكّل الصومال نموذجاً مركباً للصراعات السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي، حيث عانت الدولة منذ نشأتها من أزمة سياسية مرتبطة بصميم كياناها القومي، ونزاعات حادة على الأراضي الحدودية بسبب هبات ومنح التقسيم الاستعماري للأراضي الصومالية على جيرانها، ومن تلك الصراعات على سبيل المثال لا الحصر، أن العلاقات الصومالية ـ الإثيوبية شهدت توتراً واضطراباً بسبب النزاع على الحدود والمصالح الاستراتيجية في القرن الإفريقي، من أبرزها حرب (أوغادين)، خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٧٧م)، عندما حاولت الصومال ضم الإقليم ذي الغالبية

الصومالية، وانتهى الصراع بهزيمة الصومال ودمار اقتصادي وسياسي كبير، ومنها حرب الحدود عام ١٩٨٢م، بسبب التدخل الإثيوبي في الصومال بدعم من متمردين، أيضاً التدخل خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٦م)، حيث غزت القوات الإثيوبية الصومال للإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية، ما أدى إلى احتلال عسكري وتمرد، وظهور حركة الشباب، ولا يزال النزاع الإقليمي مستمراً، وتفاقم عام ٢٠٢٤م، بسبب مذكرة تفاهم إثيوبية مع «أرض الصومال» الانفصالية، تمنحها حق الوصول لاثني عشر ميلاً من ساحل أرض الصومال لبناء قاعدة عسكرية واستخدام ميناء بربرة، مقابل اعترافها بأرض الصومال، ما يعتبره الصومال اعتداء على سيادته ووحدة أراضيه.

كما شهدت العلاقات الصومالية ـ الكينية تاريخاً من النزاعات الحدودية والتدخلات العسكرية، كان من أبرزها حرب (شيفتا)، خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٦٣م)، حيث قام صوماليون بتمرد مسلح في مقاطعة الحدود الشمالية بكينيا، سعياً للانضمام إلى جمهورية الصومال، وانتهت بوقف إطلاق النار بعد إجراءات قمعية كينية، ومنها التدخل العسكري الكيني عام ٢٠١١م، حيث توغلت كينيا في جنوب الصومال لمواجهة حركة الشباب، ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام، ومنها معركة (العدي) عام ٢٠١٦م، حيث قامت حركة الشباب بهجوم قوي على قاعدة عسكرية كينية في الصومال، بما في ذلك النزاعات والخلافات الحدودية البحرية على مناطق غنية بالنفط والغاز والموارد، حيث أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً في عام ٢٠٢١م، يقتضي برسم حدود جديدة ومنح الصومال جزء كبيراً منها، وكذلك التوترات الدبلوماسية بين الطرفين وقطع العلاقات مؤقتاً بينهما عام ٢٠٢٠م.

منذ انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م، أصبحت أرضًا خصبة للعناصر الإرهابية ونقطة انطلاق لتنفيذ الجرائم والأعمال غير المشروعة، ومنح فرص التوغل للتنظيمات الإرهابية (القاعدة، وداعش)، للانتشار والاستقطاب في صفوف الفصائل، حيث بدأت الحروب الأهلية والانقسامات العشائرية، والتدخلات الخارجية، ما أضعف الجيش الوطني للسيطرة على الأمن بسبب تعدد الفصائل المسلحة المبنية على أسس قبلية في نطاق الدولة، ما ساعد على إشعال فتيل الحرب الأهلية خلال الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٦م)، وبروز حركات معارضة، منها الحركة الوطنية الصومالية ضد الحكومة، التي بدأت الحرب من منطلق المصالح الفئوية، وتولى قيادة كل فصيل قائد عسكري من أبناء القبيلة، ومن بين تلك الحركات المعارضة أيضاً (الجبهة الديموقراطية لإنقاذ الصومال – الحركة القومية الصومالية – المؤتمر الصومالي الموحد – الحزب الصومالي المتحد – الاتحاد الديموقراطي الوطني الصومالي – الحركة الإسلامية الصومالية)، وأدى هذا الصراع القبلي لسقوط السلطة المركزية والفوضى والعديد من الضحايا المدنيين.

وعلى إثر ذلك ظهرت جبهة المحاكم الإسلامية عام ١٩٩٧م، بين قبائل العاصمة الصومالية بعد سقوط السلطة المركزية، لتُصرح بتطبيق مهام الشريعة وحفظ الأمن، إلا أن المجتمع الدولي ارتأى بناء على أحداث قامت بها المحاكم أن أهدافها لا تقف عند استتباب الأمن، أو إعلان دولة إسلامية صومالية تحكم كل أجزاء البلاد فقط، [redacted] العسكرية التابعة للمحاكم قد سيطرت على العاصمة في الخامس من يونيو ٢٠٠٦م، ووقعت اتفاقاً مع الحكومة الانتقالية يقضي باعتراف كل منهما بالآخر وإنهاء أعمال العنف، إلا أنه تم إنهاؤها بعد التدخل الإثيوبي العسكري في ديسمبر ٢٠٠٦، بطلب من الحكومة الانتقالية، على أن ذلك لم يحل أزمة الصومال لدخول الحكومة الجديدة في صراع متجدد مع حركة الشباب المجاهدين، وهي من أخطر الحركات الإرهابية في القرن الإفريقي التي انفصلت عن اتحاد المحاكم، وأعلنت سعيها إلى إقامة دولة إسلامية، ثم أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة، وشنت حرباً مفتوحة ضد الحكومة الانتقالية، فسيطرت على الكثير من المواقع والمدن الاستراتيجية، ووجهت لها أمريكا ضربات جوية مركزة، وبدأ نشاطها ينحصر عام ٢٠١١م، بعد انسحابها من مناطق حدودية، ودخولها في نزاعات مع المليشيات العشائرية ومع تنظيمات أخرى مثل تنظيم أهل السنة والجماعة، الأمر الذي تسبب في انشقاقات بين قادة الحركة، وتقهقر كبير لقواتها من المدن الرئيسة، ومع ذلك ما زالت تنشط في مناطق ريفية شاسعة في وسط الصومال وجنوبه، وتشكل تهديدا كبيراً للسلطة، ولذا أعلنت الحكومة في ١٥/٦/٢٠٢٢م، عن حملة عسكرية وشعبية ضدها أدت إلى تحرير أقاليم كثيرة منها. وقد دخلت الصومال في عدة مواجهات مع تلك الجماعات وغيرها، وعانت البلاد فيها من الحروب وتدني الأوضاع المعيشية، ما أدخلها في نفق مظلم من الصراعات والأزمات المستمرة.

جاء الاعتراف الإسرائيلي المنفرد بأرض الصومال في ديسمبر ٢٠٢٥م، ليزيد من حدة الصراعات والنزاعات في دولة الصومال، حيث سيشجع هذا الاعتراف الحضور الإثيوبي باعتبارها حليفاً في المنطقة وسيقربها من أرض الصومال، لتأمين وصول اقتصادي واستراتيجي عبر ميناء بربرة، ويشكل تحدياً لسيادة الصومال ووحدة أراضيها وتقويض سلطة الحكومة، ويضع الصومال في مواجهة عدة خصوم، ويفتح المجال أمام تشكيل محاور جديدة، محور يضم (إسرائيل، أرض الصومال، وإثيوبيا)، مقابل محاور أخرى معارضة لهذا التموضع، ويرفع من احتمالية تزايد الوجود العسكري وتصاعد الصراعات في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي.

كان الولاء القبلي والانتماء العشائري حجر عثرة أمام الدولة والوحدة الوطنية الصومالية

إن تعدد الولاءات والتعصبات القبلية والدينية وانعدام الاندماج الوطني في مجتمع الدولة الصومالية، وكذلك تعدد الفصائل والمليشيات العسكرية، وضعف الجيش في السيطرة على الأمن، وانتشار الفوضى، وتدمير البنى التحتية، والجفاف والفقر، وعدم توفر الأمن الغذائي، والتدخلات الخارجية، جميعها عوامل جعلت من الصومال بيئة جاذبة للجماعات الإرهابية والكيانات المسلحة وانتشارها على كافة المستويات، ومؤدية إلى انهيار الدولة، ما كان له السبب في عدم استقرار القرن الإفريقي وتهديد أمن وحرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب.

أصبحت هشاشة الصومال ومنطقة القرن الإفريقي سمة رئيسة للمشهد السياسي والأمني

بسبب حاجة الصومال والقرن الإفريقي للموارد وموقعها الاستراتيجي المطل على ممرات ومنافذ مائية حيوية (البحر الأحمر، باب المندب، خليج عدن، المحيط الهندي)، والتي لها أهميتها العسكرية والتجارية، ما جعلها محوراً جيوسياسياً حيوياً للطاقة والنقل، ومنطقة جذب للتنافس الدولي على الموانئ والطرق التجارية، وذلك باستغلال تلك الصراعات، وبمقايضة الاستثمارات والتحالفات العسكرية، مقابل نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري، خاصة مع تصاعد أهمية الأمن البحري ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي دفع دولاً لإنشاء قواعد عسكرية وتوقيع اتفاقيات أمنية، ومن أبرز تلك القواعد في منطقة القرن الإفريقي، قواعد عسكرية في الصومال لـ (تركيا، أمريكا، بريطانيا)، حيث دخلت تركيا إلى أفريقيا من بوابة الصومال، وأن الاستثمارات التركية في الصومال بلغت مرحلة التنقيب عن النفط والغاز، وتركيب منصات لإطلاق الأقمار الصناعية، وتدريب القوات العسكرية والتعاون الاستخباراتي ونشر الطائرات المسيرة التركية في الأراضي الصومالية. كما يضم القرن الإفريقي قواعد عسكرية في جيبوتي لـ (أمريكا، فرنسا، إيطاليا، الصين، اليابان)، وفي كينيا لإنجلترا، وفي إريتريا لإسرائيل، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي أطلق مهمته "ASPIDES"، في ١٩ فبراير ٢٠٢٤م، كعملية دفاعية أمنية بحرية لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر، وأعلنت كذلك وزارة الدفاع الأمريكية في ديسمبر ٢٠٢٣م، عن إطلاق عملية "حارس الازدهار" متعددة الجنسيات لحماية التجارة في البحر الأحمر، ما ينذر بتهديدات قادمة ومعقدة تمس أمن الملاحة البحرية في هذه الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية لطرق التجارة العالمية، وقد تتجه المصالح الإسرائيلية إلى بناء منشآت عسكرية واستخباراتية لتعزيز العمق الاستراتيجي في القرن الإفريقي وهذا سينعكس سلباً على الأمن البحري، وينذر بتعميق عسكرة البحر الأحمر من عدة دول بصورة تتعدى هدف تأمين الملاحة البحرية إلى صراع النفوذ والسيطرة على طرق التجارة الدولية والممرات المائية، ويزيد من حدة التوترات في هذه المنطقة الهشة منطقة التحديات العالقة.

الصومال ... معادلة الأمن في القرن الإفريقي وباب المندب

أهمية الصومال الاستراتيجية.

يعتبر الصومال ركيزة استراتيجية في أمن القرن الإفريقي وباب المندب، نظراً لامتلاكه أطول ساحل في إفريقيا ، (ما يقارب من ٣٣٣٣ كم) ويطل على خليج عدن والمحيط الهندي، ما يجعله متحكماً في الممرات البحرية الحيوية، وشريكاً أمنياً أساسياً لمصر والدول العربية في استقرار منطقة البحر الأحمر، وتكمن أهمية الصومال الاستراتيجية في أن استقراره يمنع تحول ساحله إلى منصة لتهديد الملاحة، ويعزز قدرة القوى العربية على حماية مصالحها في البحر الأحمر.

تضم الصومال، التي تمتلك أطول خط ساحلي لأفريقيا، عدد من المحطات البحرية والموانئ، من أهمها ما يلي:

- **ميناء مقديشو:** هو الميناء الرئيسي والأكبر في الصومال، ويقع على الساحل الجنوبي الشرقي للصومال، ويطل على المحيط الهندي، كما أنه يقع ضمن الحزام الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

- **ميناء بربرة:** يقع على الساحل الشمالي للصومال في إقليم أرض الصومال، وفي الطرف الجنوبي الشرقي لخليج عدن، وهو من أقدم الموانئ الصومالية، ومفتاح البحر الأحمر ويمثل عامل الاستقرار الأمني لأرض الصومال، ويهدف مشروع تطويره الحالي الممول من قبل شركة موانئ دبي العالمية، إلى تحويله لمركز تجاري بحري رئيس في المنطقة، ومزود لوجستي حيوي، كما يجري إنشاء منطقة اقتصادية حُرة لجذب الاستثمارات الخاصة.

- **ميناء بوصاصو:** يقع في الجزء الجنوبي من خليج عدن، ويتميز بقربه من باب المندب، ساهم تطويره ليصبح مركزاً رئيسياً للثروة الحيوانية وتعزيز اقتصاد "بونتلاند" في شمال شرق الصومال، ويعتبر البوابة الرئيسة إلى اليمن.

- **ميناء كيسمايو:** يقع على الساحل الجنوبي للصومال ويطل على المحيط الهندي، ويمثل نقطة التقاء حيوية، ويساهم في التجارة في منطقة القرن الإفريقي.

الصومال بوابة القرن الإفريقي، يطل على خليج عدن والمحيط الهندي، ما يجعله معبراً استراتيجياً للسفن التجارية العملاقة التي تحمل ما يقارب ربع الشحنات العالمية، بما فيها النفط والغاز والتجارة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتكمن أهميته في حماية الملاحة

الدولية، واستقراره هو استقرار لمضيق باب المندب، بينما يُشكل عدم استقراره تهديداً مباشراً لحرية الملاحة البحرية ولأمن الطاقة والتجارة العالمية، ويُمثل الصومال عمق استراتيجي للأمن العربي، حيث يعتبر امتداداً تاريخياً وثقافياً للأمن القومي العربي، والتقارب الصومالي – المصري، يسعى لتعزيز هذا العمق لضمان الأمن البحري، وحماية المصالح العربية في منطقة القرن الإفريقي الحيوية.

الموقع الاستراتيجي للصومال يمنحه ثقلاً جيوسياسياً وأمنياً، ونقطة ارتكاز في القرن الإفريقي، ما يجعله مركزاً للتفاعلات السياسية والأمنية بين إفريقيا والشرق الأوسط، وخط دفاع أول ضد نشاط التنظيمات الإرهابية وتهريب الأسلحة، وساحة للتنافس الدولي والإقليمي خاصة في شماله، ومركزاً للتوازن في معادلات القرن الإفريقي وباب المندب.

الصومال ... وإعادة الأمل.

الصومال دولة عربية مسلمة، وعضو في جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٧٤م، تحولت إلى ساحة للصراعات العشائرية والتدخلات الخارجية، وعانت عقوداً من الحروب الأهلية المدمرة، والنزاعات التي مزقت أوصالها منذ سقوط نظام (بري) عام ١٩٩١م، ما أدى إلى فوضى عارمة وانهيار الدولة، وانتشار المجاعات، وظهور الكيانات والجماعات المسلحة، رغم المحاولات الدولية والإقليمية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، إلا أنها تواجه أزمات سياسية وتحديات اقتصادية وأمنية كبيرة، ولا زالت الانقسامات قائمة، خاصة مع انفصال «أرض الصومال» الحالي.

تتطلع الصومال لبناء الدولة وإعادة الأمل للمواطن الصومالي وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة المشهد بصورة تعتمد على الالتزام بالهوية والوحدة الوطنية، وتعزيز الأمن والاستقرار بقيادة وطنية عادلة، والتأهيل للقوات المسلحة وجميع الأجهزة الأمنية لتولي جميع المهام والواجبات بدلاً من بعثة الاتحاد الأفريقي لمواجهة جميع التهديدات ومنها الجماعات المسلحة والقضاء عليها، والاعتماد على الذات، ومكافحة الفساد وبناء المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في بيئة آمنه، ومصالحة شاملة بين العشائر وتعزيز الحوار الوطني بين كافة المكونات القبلية لضمان الاستقرار السياسي الداخلي، وتطوير البنية التحتية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار، وإصلاح وتنشيط جميع القطاعات، وإدارة الموارد والمساعدات وفقاً لخطة تنمية وطنية، واستغلال الموارد الطبيعية لتنمية السياحة والاقتصاد، وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية والدولية القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وبما يحقق التطلعات المرجوة لبناء «صومال جديد» بنسيج اجتماعي متين مترابط يمتلك القدرات والإمكانات غنياً بموارده البشرية والطبيعية مفعماً بالأمن والاستقرار والتنمية بعد عقود من الصراعات والأزمات الدموية.

دور المملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية تقدم الدعم الدائم والمتواصل لجمهورية الصومال، ويشمل الدعم الإنساني والتنموي والعسكري لتعزيز الاستقرار وسيادة

البلاد، ودعم مؤسسات الدولة الشرعية، ومكافحة الإرهاب، وتمويل مشاريع تنموية عبر الصندوق السعودي للتنمية، ومنها مركز الغسيل الكلوي في مقديشو، الذي يُعد المركز التخصصي الأكبر لعلاج مرضى الكلى مجاناً، ونفّذ مركز الملك سلمان للإغاثة مشاريع تنموية وإغاثية كُبرى شملت قطاعات الأمن الغذائي والزراعة والصحة والمياه، كما ساهمت المملكة بفعالية في جهود تسوية الديون الصومالية البالغة ٤,٥ مليار دولار، ما ساعد في تخفيف العبء المالي، وشاركت القوات المسلحة السعودية في مهام إنسانية لإعادة الاستقرار في الصومال عام ١٩٩٢م، بالإضافة إلى مواقف سياسية حازمة للحفاظ على سيادة الصومال ووحدة أراضيها، ورفض التدخلات الخارجية أو الاعتراف بالكيانات الانفصالية.

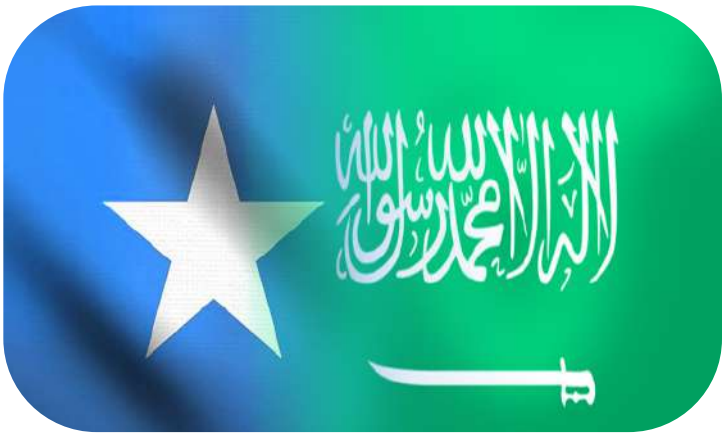

المملكة العربية السعودية تلعب دوراً في توظيف مكانتها القيادية الإقليمية بوضع إطار لتعزيز الأمن البحري في المنطقة من خلال تعميق التعاون العسكري الإقليمي، وفي المقابل تسعى الصومال إلى تنويع وتعزيز شراكاتها الأمنية والعسكرية مع دول إقليمية مؤثرة، تكسبها معادلة الامن في القرن الافريقي وباب المندب، فعلى هامش معرض الدفاع العالمي الذي انطلق يوم الاحد ٨ فبراير ٢٠٢٦م، وفي خطوة تعزز الشراكة الاستراتيجية بين الرياض ومقديشو، وقع صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع، مذكرة تفاهم مع نظيره الصومالي معالي السيد أحمد معلم فقي، تشمل مجالات التعاون الدفاعي والعسكري بين البلدين بما يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين.

> **مصر وتركيا يؤكدان الحفاظ على سيادة ووحدة الصومال وعدم الاعتراف بالكيانات الانفصالية**

وقدمت مصر أيضًا العديد من المساعدات للصومال، باعتبارها حليفاً استراتيجياً قديماً، حيث أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الأحد ٨ فبراير ٢٠٢٦م، موقف بلاده الثابت الداعم لوحدة الصومال وسلامة أراضيها، معلناً رفض مصر القاطع لأي إجراءات تمس هذه الوحدة، بما في ذلك الاعتراف باستقلال أي جزء من إقليمه، الأمر الذي يُعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وسابقة خطيرة تهدد استقرار القرن الإفريقي بأسره، وتحدث الرئيس المصري، في مؤتمر صحفي عقب مباحثات عقدها مع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود «بحثنا تعزيز التعاون العسكري والأمني»، مؤكداً استعداد مصر للمشاركة في مكافحة الإرهاب مع الصومال، وتابع «ناقشنا التطورات الإقليمية الراهنة، واتفقنا على تكثيف التنسيق المشترك، لمواجهة التحديات التي تعترض منطقة القرن الإفريقي، تعزيزاً للأمن والاستقرار، وشددنا على أن مسؤولية تأمين البحر الأحمر وخليج عدن تقع حصرياً على عاتق الدول المشاطئة لهما».

الموقف التركي تمثل في الدعم الإنساني والحفاظ على سيادة ووحدة الصومال لإعادة بناء الدولة الصومالية وإرساء الاستقرار، ما يعزز نفوذها في البحر الأحمر في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى، ورسخت تركيا نفوذها الجيوسياسي في منطقة القرن الإفريقي من خلال بوابة الصومال، حيث أن الاستثمارات التركية في الصومال بلغت مرحلة التنقيب عن النفط والغاز وتركيب منصات لإطلاق الأقمار الصناعية، إضافة إلى تدريب القوات العسكرية والتعاون الاستخباراتي ونشر الطائرات المسيرة التركية في الأراضي الصومالية، بما في ذلك توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية، شملت تدريب وتجهيز الجيش وقوات خفر السواحل الصومالية، بالإضافة إلى حق البحرية التركية في استخدام الموانئ الصومالية وإنشاء قواعد عسكرية، حيث تُعد القاعدة العسكرية التركية (تركسوم)، في مقديشو واحدة من أكبر القواعد التركية خارج حدودها، هذا بالإضافة لتعزيز التعاون في مجالات تشغيل الموانئ والخدمات اللوجستية، ودعم خطط تطوير البنية التحتية لمرافق حيوية مثل ميناء ومطار مقديشو والمستشفيات، ما جعلها شريكاً اقتصادياً رئيساً.

الخاتمة.

يواجه أمن البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي تحديات استراتيجية معقدة، أبرزها اضطراب الملاحة الدولية بسبب هجمات الحوثيين، القرصنة وتهديدات الجماعات الإرهابية، زيادة التهديدات البيئية، النزاعات الإقليمية حول الموانئ مثل أزمة إثيوبيا والصومال. هشاشة دولة الصومال والقرن الإفريقي، يفاقم الوضع تزايد التنافس الدولي والوجود العسكري الأجنبي، واعتراف إسرائيل المنفرد بأرض الصومال، ما يؤثر سلباً على الأمن البحري في الممرات المائية وحركة التجارة العالمية، تتطلب هذه التحديات تعاوناً وتحالفاً إقليمياً أو دولياً لبناء استراتيجية أمنية جديدة تحقق حرية الملاحة وحماية المصالح الاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية، وتتضمن رؤية شاملة لدعم الصومال سياسياً وأمنياً واقتصادياً، حيث أنه يُعد ركيزة أساسية لاستقرار باب المندب والبحر الأحمر، ويعزز دعمه قدرة الحكومة الصومالية على حماية الممرات المائية، ومكافحة الإرهاب والقرصنة، ويؤمن ممرات الملاحة الدولية، ما يدعم استقرار الاقتصاد العالمي، ويحافظ على وحدة الصومال، ويحُول دون وقوع فوضى إقليمية. وبما أن الصومال يعتبر بوابة القرن الإفريقي، فإن دعمه يمنع اختراق المنطقة من قبل أطراف تسعى لفرض نفوذ يهدد الأمن البحري، ما ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار القرن الإفريقي وباب المندب، وعلى إعادة الأمل لبناء «صومال جديد» بنسيج اجتماعي متماسك ينعم بالأمن والنهضة والازدهار قادراً على مواجهة التحديات.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64